القادمة ، على ضوء ما يجري من تطورات ، على الصعيد الاسرائيلي وعلى الصعيدين العربي والدولي ، نخرج بنتيجة مؤداها ، ان التسوية الشاملة بعيدة، وبعيدة جدا ، حتى ولو عقد مؤتمر جنيف خلال النصف الثاني من العام الحالي ·

فأسرائيل لا تبدو مستعدة خلال هذه الفترة **للخروج من اطار سياسة اللاقرار الى قرار بخطوة كبيرة نحو التسوية** · واذا كان احتمال خروج الموقف الاسرائيلي من اطار سياسة اللاقرار ممكنا قبل استقالة رابين ، فانه ، بتقديرنا ، ليس ممكنا بعد استقالته وتسلم شمعون بيريز زعامة حزب العمل · ليس لان شمعون بيرس من « الصقور » ورابين من « الحمائم » كما يشاع او يقال ، بل لان الانتخابات الاسرائيلية القادمة ، سينجم عنها ـ بتقديرنا ـ تغيير ليس بسيطا في خارطةالقوى السياسية داخل اسرائيل ، فقوة حزب العمل ستتأثر ، وسيعود الحزب الى الكنيست اضعف مما كان سابقا · ولذا فان عودته للحكم سيكون ثمنها الائتلاف مع قوى سياسية اسرائيلية يختلف معها ـوان بحدودـ حول التسوية وشروطها · ولن يقوم ائتلاف كهذا الا على قاعدة « التصلب والتعنت » ازاء الموقف العربي ، وهذا الوضع سيجعل اي حكومة اسرائيلية قادمة عاجزة عن اتخاذ قرار ، مما يضطرها الى الاختفاء وراء سياسة اللاقرار لاستمرار الائتلاف واستمرارها في الحكم · ونحن **لا نستبعد ان ينتج عن هذا الوضع سلسلة من الازمات الوزارية ، والتي قد تدفع في النهاية اسرائيل الى تصعيد نغمة الحرب والتهديد بها ، وربما اللجوء اليها كمخرج من ازمتها السياسية** ·

صلابة الموقف الوطني الفلسطيني

على ضوء كل ذلك ، كيف ننظر الى قرارات المجلس الوطني في دورته الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط) التي عقدت مؤخرا ؟ وأين نحدد موقع هذه القرارات في مسار الاحداث ·

لقد راجت تكهنات كثيرة قبل انعقاد المجلس الوطني ، بأن تغييرات كبيرة ستطرأ على الموقف الفلسطيني ، وأن ابرز هذه التغييرات سيتناول تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ، بشكل يمهد للاعتراف باسرائيل والقبول باقتسام الوطن الفلسطيني بين اسرائيل والشعب الفلسطيني · ولقد جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لتستبعد كليا تكهنات كهذه ، ولتؤكد من جديد على الموقف الوطني الفلسطيني على الرغم من كل الضغوطات التي مورست لصدور قرارات « معتدلة » ، تنسجم مع التحرك السياسي العربي العام ازاء التسوية · والقرارات التي صدرت تتعامل مع الوقائع المحيطة بنا واحتمالات تطورها خلال الفترة القادمة **بصلابة مرنة** · فقد أكدت القرارات التزام الموقف الفلسطيني بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني كما جرى التعبير عنها بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ للعام ١٩٧٤ ، كما